البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات

د. رشيد عبد الرحمن العبيدي
كلية التربية / جامعة بغداد

١ – بين البحث اللغوي العربي والألسنية الاوربية

ليس من شك في أن الدراسة اللغوية العربية الأولى كانت قد اتخذت (المنهج الوصفي) طريقاً لتصنيف نتائجها على الشكل الذي وصل الينا من النحاة الأوائل : كالخليل (١٧٧هـ) وسيبويه (١٨٠هـ) والكسائي (١٨٩هـ) ومن عاش قبلهم ، ومن جاء بعدهم بقليل .

ولقد كان هم هؤلاء اللغويين المتقدمين أن يجمعوا النماذج من نصوص اللغة ، فينظروا فيها ويستقرئوا تراكيبها ، ويلاحظوا علائقها مع بعضها ؛ ليضعوا بعد ذلك ما يتفق في البناء والتركيب بعضه إلى بعض ، مصطلحين على كل نوع من أنواع التصنيف اسماً معيناً ، وذلك بحسب علاقته بسائر الكلمات الأخرى في داخل التراكيب . فالفاعل سمي (فاعلاً) : لقيامه بالفعل أو الحدث . والفعل سمي (فعلاً) ؛ لكونه دالا على العمل أو الحدث مقترناً بزمن ، والمفعول سمي (مفعولا) ؛ لكونه فعله الفاعل ، او وقع عليه الفعل وهكذا ..

ولو حاولنا ايجاد الصلة بين هذا المنهج في الدرس اللغوي العربي المتقدم والدرس اللغوي في المنهج اللساني الأوربي الحديث ، الذي تزعمته جماعة البنيويين في أوربا ، رآيناها واضحة في الأسس التي قام عليها المنهج البنيوي الذي ظهر بدراسات فردينان دي سوسير المنشيء الحقيقي للمنهج المذكور (١) .

لقد قام هذا المنهج على مفهومين اثنين هما اساس الدراسة الوصفية ، وهما : أ — الوصف ب— التصنيف . وكان هذا المنهج قد أبعد عن طريقه النظر في أوليات اللغة المدروسة وتأريخها وتطورها ، وعلاقتها بتأريخ الناطقين بها ، ونظر اليها على انها شكل وبناء ثابت آني غير متغير ، فوصف لذلك بأنه صوري شكلي ؛ لأنه ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة ، داخل اية لغة ، ثم يصفها على أساس معين ، كما يصف العلاقات القائمة بين كلماتها في تراكيبها المختلفة وصفاً موضوعياً (٢) ، ثم يقوم بتصنيف النتائج - كما تبدو — تصنيفاً دقيقاً مميزاً بين المؤلفات التي تتكون فيها التراكيب .

هذه الخطوات هي نفسها التي حدثت عندما تجرد اللساني العربي لدراسة لغته ، فكان بحق يمثل باحث اللغة المعاصر يدرس اللغة كما يدرس ظاهرة من الظواهر الاجتماعية ، بالملاحظة والاستقراء ثم التقعيد .

ولم يكن هذا المنهج وقفاً على الدراسة اللغوية العربية ، أو المعاصرة ، بل تعدى ذلك بزمن طويل وعريق في القدم، فقد كان هذا المنهج الوصفي معروفاً في العالم القديم عندما درس الهنود القدماء اللغة السنسكريتية القديمة ، وتوجوا أعمالهم بصنيع (بانيني) الذي وضع كتابه في نحو السنسكريتية الذي «يرجع الى مابين (٣٥٠) و (٢٥٠) قبل الميلاد ، وهو من أعظم آثار الذكاء الانساني إذ أنه يصف أدق وصف كل تصريف واشتقاق وتركيب ، واستعمال نحوي في كلام مؤلفه ، فلم تحظ لغة أخرى الى يومنا هذا بوصف له هذه الدرجة من الكمال » (٣) .

---

(١) مشكلة البنية : د. زكريا ابراهيم : ص ٤٧ — ٤٨ .

(٢) علم اللغة : د. محمود السعران : ٢٢٥ . هذا البحث هو فصل من كتاب أقوم باعداده — الآن — حول صلة الدراسة اللغوية العربية بالمناهج الألسنية الحديثة في أوربا . وأمريكا. وسيأتي في هذا الفصل صلة البحث اللغوي العربي بالنحو التوليدي .

(٣) اللغة بين الوصفية والمعيارية : د. تمام : ص : ١٧ نقله عن بلومفيلد في كتابه (اللغة): ص : ١٠ — ١١ .

والذي يهمنا من هذا التقديم أن المنهج الذي سلكه المتقدمون سواء من العرب أم من غيرهم كان منهجاً وصفياً ، وهو منهج أقره البنيويون ، وبنوا عليه دارساتهم اللسانية وان كانوا قد خرجوا بخصوصيات أخرى فرضتها عليهم ظروف العصر ، وظروف اللغات المدروسة عندهم ، وهو مما ستتبينه فيما بعد عند مقارنة ظروف العربية ، وظروف اللغات التي أخضعها المنهج البنيوي للدراسة والتحليل ، كالالتزام بمفهوم (التزامنية) وقطع الصلة بين اللغة وتاريخها ، ودرس اللغة من حيث هي لغة ، كما هي ، أو كما تظهر ، تدرس لغرض الدراسة نفسها ، بشكل موضوعي ، والغاية من ذلك كله الكشف عن حقيقتها (١) وكل ذلك كان رد فعل للدراسات اللغوية التاريخية المقارنة ، في حين كانت الغاية من دراسة العربية على ما أتضح من دراسات الاولين موصولة بقضية حفظ اللسان ، وتحويلها الى لغة عالمية بالكشف عن قوانينها وقواعدها لجملة المنضوين تحت ظل الدين الجديد ، ولا رتباطها بالقرآن الكريم ، ولاريب في ذلك كله ، فهي أساس نقل الدين الى الاخرين ، ولذا فهي من الدين (*) ، كما اتفق الاقدمون والمحدثون :

فالعربية — أذن — درست بالمنهج الوصفي الذي يعد — اليوم — أساس المنهج البنيوي اللساني ، ولئن وصف النحو العربي ، والدرس اللغوي العربي بأنه معياري ، لانه يفرض سلطانه و قانونه على المتكلمين باللغة ، ان ذلك جحد للحقيقة وبعد عن الحق فالنحو لايصبح معياراً الا بعد قيام البحث الوصفي بواجبه المطلوب في ملاحظة النماذج واستقرائها ثم وضع القواعد ، وعندما تتم مرحلة التقعيد ، وتصبح معايير ملتزمة ، تطبق على المتكلمين كما تطبق القوانين والاحكام على أفراد المجتمع ، فليست هناك دراسة معيارية (تفرض سلطة قوانين نمقها اللغويون على ظواهر من سلوك المجتمع ، وهؤلاء اللغويون يتصرفون بكبرياء عن مرارة التعمق في فلسفة اللغة .. الخ » كما ينقل د . تمام حسان عن (Malinowski) (٢) ، فتمام نفسه يرى أن (تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جدية لانشاء منهج وصفي في دراسة اللغة ، يقوم على جمع اللغة ورواياتها ، ثم ملاحظة المادة المجموعة ، واستقرائها ، والخروج بعد ذلك

---

(١) مشكلة البنية : ٤٨ .

(*) هكذا ورد في مقدمة تهذيب اللغة للأزهري الجزء الأول / ص ٢٧ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٢٢-٢٣ .

بنتائج لها بطبيعة الوصف اللغوي السليم ولكن بعض الاخطاء المنهجية في طريقتهم لم تمكنهم من الخلاص من النقد (١) .

والفقرة الاخيرة من الكلام تدور حول عدم استمرارهم في استخدام المنهج الوصفي في مراحل اللغة التاريخية التي مرت بها خلال عصور الحضارة الاسلامية فعد ذلك ماخذا على الدرس اللغوي العربي ، ووصفها بالانطوائية .

والحق أن هناك ملاحظتين يمكن أن نطرحهما الان تدوران حول خصوصية العربية ، واللغات التي تبقى خاضعة للدراسة الوصفية ، وهاتان الملاحظتان هما :

١ ــ ان العربية تختلف عن سائر اللغات الأخرى في أصولها وتاريخها وحياتها ، فالعربية حتى اليوم لاتزال قائمة على أسسها المتينة ، واعمدتها الصلبة ، لم تصبها الهزات التي أصابت اللغات الأخرى ، فالنصوص التي بنى عليها الدارسون أبحاثهم وملاحظاتهم وخرجوا منها الى القواعد والقوانين لاتزال معينا ثرا لاينضب ، ولاتزال القيم التي تعد معايير للفصاحة والبيان الناصع للشعراء والخطباء والكتاب والمؤلفين هي هي ، لم يصبها شيء من التغيير أوالتبديل على الرغم من تبديل الظروف والأحوال واختلاط المجتمعات وتنوع الثقافات ، واختلاف الأفكار والاراء ، فشعر شوقي ، والسياب ، ونازك ، وحافظ والرصافي ، وحتى قباني ودرويش وبسيسو وغيرهم من العصريين الذين يكتبون بتراكيب عربية تعترف بها قوانين الفصاحة العربية ، وتتقبلها القواعد العامة للغة ، ومايقال في الشعراء يقال في الكتاب والنثار من القصصيين والخطباء والمؤلفين يصلح كله مادة للبحث لأنه سليم ، بل أن التمييز بين لغة هذا وذاك ، أوفصاحة هذه القصيدة وضعف تلك يقوم على أسس ثابتة رصينة مستمدة من القوانين اللغوية الثابتة المعروفة .. وذاك كله انما ثبت بالنسبة للعربية ولم يثبت لغيرها من اللغات ، لأن العربية تناسلت تناسلا طبيعياً ، واحتفظت بأصالتها ، وأصولها التركيبية والدلالية والصوتية والبنائية منذ أقدم عصورها فيما تناقلته الأجيال العربية من نصوصها الأدبية (الشعر ــ الأمثال ــ سجع الكهان ــ الخطب) وفي الاسلام)القرآن الكريم والحديث النبوي ــ الأمثال ــ الشعر العربي ــ الخطب ــ الرسائل الأدبية ــ التأليف .. الخ» وفي العصر الحاضر (في الأدب بأنواعه . والتأليف... الخ» .. في حين فقدت اللغات الأوربية هذه الخاصية ، فانبتت أصولها ، وابتعدت

---

(١) نفسه : ٢٢ ــ ٢٣ .

عن أمها . وهذه بين أيدينا اللاتينية ، فقد أصبحت في عداد اللغات الميتة ، ولكن بناتها اللاتينيات قد شبن وكبرن ، واصبحن لغات لها أصولها ، وقوانينها المتميزة وخصوصياتها المختلفة المتنوعة ، فليست الصلة واضحة بين الفرنسية ، والاسبانية ، وليست هاتان اللغتان قريبتي الشبه بالايطالية .. بل ان قواعد اللاتينية الام تختلف أختلافاً كبيراً عن قواعد اللغات المتولدة منها .. من هذا المنظور كان المنهج البنيوي يقطع الصلة بين اللغة وتاريخها ومن هذا المنفذ دخل البنيويون ينظرون الى اللغة على أنها الموجودة بين أيدينا ، لانعرف لها أصلا ، ولا ننظر في تراثيتها ، ولا نقارن بينها وبين ماكانت عليه، وانما ينظرون اليها نظرة (آنية شمولية). ويعني ذلك أنهم مضطرون الى هذا المنهج من الدراسة اللسانية لما تميزت به اللغة المدروسة من خصوصيات .

فهل ياترى حصل للعربية هذا الانبتار عن الاصل ، حتى نضطر الى تطبيق المنهج من جديد لدراستها ووضع قواعدها وفقاً لمتطلبات مرحلتها ؟ ! وما أظننا لو طبقنا المنهج البنيوي في دراسة نصوص العربية الصحيحة خارجين باكثر مما خرج به النحويون العرب من أحكام وقواعد ..

أما النقد الذي يوجهه د . تمام ، فنرى — بعد ما قدمنا — بطلانه ، لانه لاينطبق على العربية ، كما هو منطبق على اللغات التي تستخدم المناهج الحديثة، في دراسة اللسان واذا كان لابد من نقد يوجه للدرس اللغوي العربي فانه لايرد عليه من هذه الزاوية ، بل لعله يرد من جهات أخرى كالأغراق في التأويلات، والتمحلات العقلية ، والسعي وراء العلة والمعلول مما كان نقداً معروفاً عند القدماء والمحدثين . والافان المنهج البنيوي في اللسانيات الحديثة قد وجه اليه أكثر من نقد (٢) ، وتفرع الى اكثر من مذهب ، حتى عد البعض من البنيويين المنهج البنيوي عبارة عن لقاءات ذهنية بين أفراد يعملون في هذا الميدان (٣) .

ولعل أبرز الدارسين الغربيين الذين خرجوا على البنيوية هو تشومسكي الأمريكي في كتابه (البنى التركيبية) الذي وضع فيه نظريته في (النحو التوليدي- التحويلي) ، فقد تجاوز فيه مفهومي (الوصف والتصنيف) اللذين وضعهما سوسير في بنيويته وتبنتهما

---

(١) علم اللغة : د. السعران : ٣٧٧ ومشكلة البنية : ٥٢ .

(٢) انظر : البنيوية : جان بياجيه : ص : ١٧ ومقدمة مشكلة البنية : د. زكريا ابراهيم.

(٣) نظرية النحو العربي : د. الموسى : ص : ٢٠ .

بنيوية أوربا ، وخرج تشومسكي في (نحوه التوليدي) بمفهوم ثالث هو (الابداع) في اللغة الذي يتميز به البشر عن سائر الحيوانات . وعدّ التكلم مبدعاً في حين عدّ سوسير المتكلم مقلداً ، فهو آلة يردد ماعرف من التراكيب والصيغ .

١ — ومع ذلك كله فإنّ هذا المنهج الذي اتخذ من الوصف والتصنيف اساساً في دراسة اللسانيات ، بدأ بالتراجع أمام النظرات الجديدة في عالم الدراسات اللسانية . فنظرية تشومسكي أصبحت في عرف جون لاينز (١٩٦٣م) ذات أهمية ثورية في تأريخ اللسانيات المعاصرة. كما ان لكل من (بلومفيلد) في توزيعيته و (تروبتسكوي) في مقابلاته اللفظية ، و (جاكبسون) في عناصره التفاضلية وغيرهم في اتجاهاتهم الخاصة في الدراسة اللغوية طريقاً ونظاماً يختلف فيه عن سابقه ولاحقه يقول جون بياجييه : « أصبحت البنية مع هجلمسلف يليه : ف : بروندال . وتوجيي — دون التعرض للمجالات الدلالية لـ : (ج . ترير) ، أصبحت كياناً خاصاً ذات ارتباطات داخلية ، واذا كان هناك نظام وراء كل دعوى فالسياق ليس سوى الممر من نظام إلى آخر..(١)).

٢ — يعنى المنهج البنيوي في اللسانيات بدراسة اللغة كما هي ، أو كما تظهر ، أو كما وصلت إليه في زمن الدراسة للكشف عن حقيقتها ، ويعني ذلك أننا أمام مسألتين مهمتين هما :

(أ) دراسة أية لهجة من اللهجات باعتبارها وسيلة للتواصل ، والأبلاغ ، بمنأى عن صلتها باللغة الأم، أو معرفة أصولها التي تطورت عنها . وذلك راجع إلى أن المنهج البنيوي يجعل كل لغة — أو لهجة — نظاماً متكاملاً مستقلاً من أنظمة الرمز العرفي . ولما كانت نظاماً فإذن يمكن أن نطبق عليها المنهج ، فنصفها ، ونصنف قواعدها ، ونكشف عن العلاقات بين المؤلفات ومن هنا رأى تمام حسّان في كتابه : (العربية معناها ومبناها) إقرار منهج ينبني على شرطين :

(أ) أن يتناول الباحث لهجةً واحدة من لهجات لغة ما ، فلا يخلط في دراستها بينها وبين لهجة أخرى من اللغة نفسها .

(ب) أن يعنى في هذه الدراسة الوصفية بمرحلة زمنية واحدة من مراحل تطور هذه اللهجة (٢) .

---

(١) البنيوية : بياجييه : ٦٧ .

(٢) اللغة العربية — معناها ومبناها : ١٣ — ١٤ .

وحجته في ذلك ترتكز على اعتبارين ، أولهما : أن كل لهجة تمثل نظاماً متكاملاً مستقلاً من أنظمة الرمز العرفي –كما سبقت الاشارة– بحيث ترمز كل علامة فيه إلى معنى معين يختلف عما في اللهجة الأخرى . وذلك أن الاعراف الاجتماعية تختلف في هذا المجتمع عن ذاك .

والاعتبار الثاني : أنه يجب أن يفصل الدارس بين أطوار اللهجة ، إذا ما أراد أن يضع نحو لهجة واحدة بعينها في دراسة يرجى لها أن تكون وصفية لاتأريخية (١) فاذا أراد دراسة تأريخ تطوّر اللهجة ، دعاه ذلك إلى دراسة الأطوار المتعاقبة ، وعندئذ تصبح دراسته تأريخية مطلوبة لذاتها .

والموقف . الآن – من هذا المنهج يرجع بنا إلى مطلع هذا المبحث الذي قررنا فيه كون العربية ثابتة الأصول راسخة القيم ، موفورة النصوص السليمة ، خلال تأريخها الطويل ، وهي تمثل لغة مجتمع واحد ذات تقاليد وأعراف وقيم دينية وتراثية واحدة ، وهذه اللغة قد أرتبطت بشكل جذري وصميمي بالمجتمع العربي الاسلامي منذ أقدم عصوره حتى اليوم ، واحتفظت له بقيمه ، وحضارته ، وتراثه الفكري والفلسفي والعلمي ، كما هي اليوم أساس توحده ، وترابطه السياسي والديني والتأريخي والأجتماعي، فما الذي تقدمه دراسة لهجة من لهجاته الخاصة أو المحلية في أيّ جزء من أجزائه المترامية الأطراف ، إذا درست اللهجات على أنها أنظمة لغوية مستقلة ، فيعني ذلك أننا نضع حدوداً – مرغمين– بين أجزاء المجتمع الواحد الذي تجمع شمله اللغة العربية الواحدة ، ذات النظام المحكم ، والمقاييس الثابتة ، والأصول القديمة ، فليست دراسة اللهجات المعاصرة مجدية إذا كانت الغاية منها وضع نحو خاص لكل منها ، فإننا – عندئذ سنكون أمام المئات من القواعد والأحكام اللغوية المختلفة التي هي نتاج لتأثر هذه اللهجات – عن طريق الاحتكاك أو المجاورة أو الترجمة أو التوليد – بغيرها من اللغات .

ثم إن قضية أختلاف المجتمعات بشكل جوهري ، لم يكن صحيحاً إلى حدّ يوجب معه دراسة لهجته بمفرده بغية الكشف عن نحو هذه اللهجة ، أو معرفة تقاليده من خلال لهجته ، فالمجتمع الجاهلي كان قد انقسم إلى وحدات لغوية معروفة باسم القبائل كتميم وقيس والحجاز ، وقريش – وطيء ، وكنانة ، وزبير ، وخثعم ، وسدوس وغيرها ، ولكنّ التقاليد الأجتماعية الجاهلية من كرم ووفاء وفروسية ، وحماية الجار وغيرها.

---

(١) نفسه : ١٤ .

كانت تقريباً واحدة ، فحين درست اللغة – وكانت نصوصها قد نقلت من بضع قبائل معروفة عند الدارسين– كانت الدراسة قد استقرت على أحكام وقواعد تمثل الجمهور الأعظم من لغات العرب ، وتختلف بعض أحكام لهجة عن أخرى في قضايا الأصوات والدلالات وذلك واضح في (التاتلة) و(العنعنة) و(الطمطمانية) و(العجرفية) و(العجعجة) و(الفحفحة) ..الخ وفي (الأضداد) (والترادف) و(المشترك) .. الخ أما في التنظيم والتراكيب والبناء فقد كانت واحدة ومع ذلك فإنّ اللغويين القدامى الذين وصفوا لغة العرب واستقرأوا تراكيبها لم تفتهم الأشارة إلى ماكان يمثل أتجاهاً لهجياً متميزاً عن جمهور لغة العرب ، وان كان ذلك الأتجاه قليلاً ونادراً ، لايمثل ظاهرة لغوية تستحق أن يفرد لها اللغويون القدامى دراسة خاصة ، ومن هنا كانت احكام القلة والندرة والشذوذ والضعف والغرابة تسير جنباً إلى جنب مع أحكام القواعد الكلية العامة للغة .

إنّ دراسة اللهجات لأجل :

(أ) معرفة صلتها باللغة السليمة – الأم – .

(ب) اختلافها عن اللغة العامة في بعض أحكام الصوت والدلالة .

(ج) جهة الغرابة فيها عن سائر اللهجات .

(د) صلتها بالمجتمع المتكلم بها ، وتطورها معه .

(هـ) تأثرها أو تأثيرها بما يجاورها أو يحتك بها من اللغات .. الخ أمر يقرّه منطق البحث العلمي وأساليب الثقافة والمعرفة ..

أما دراستها لأجل وضع نحو خاص بها – وخاصة لهجاتها العربية – فهذا مالا يقره البحث العلمي ولا ترضاه ظروفنا السياسية والأجتماعية .

(ب) أما المسألة الثانية التي يقرّها المنهج البنيوي فهي دراسة اللغة المعاصرة دراسة تزامنية ، تقوم على الوصف ، ولغتنا اليوم لو أتيح لها مثل هذا المنهج ، اوجب – إذن أن تكون النصوص – بعد استبعاد ماقررناه في المسألة المتقدمة – ممّا أنتجته قرائح الأدباء والشعراء والكتاب .

وأدباؤنا ، ومثقفونا – جلّهم إذا لم يكونوا كلهم – استمدوا ثقافاتهم اللغوية ، والأدبية من النصوص التي يتداولها المجتمع كالقرآن والحديث والشعر العربي وكتب

الأدب ونصوصه المتنوعة ، فهي بين ظهرانيهم — بين السماع والقراءة ، تؤثر فيهم وتوجه وعيهم اللغوي — دائماً — إلى صواب التعبير ، وجماله ومن جملة هذه الأصول اللغوية . تكونت شخصيات ادبائنا — كطه حسين والعقاد والرافعي ، والرصافي وشوقي وحافظ ، وبدر السياب ، والقباني ، والمختار السوسي وشاعر الحمراء وعمر أبي ريشة ، وايليا ابي ماضي وجبران وغيرهم ممن ملؤوا الدنيا بانتاجاتهم الأدبية والعلمية ولايمكن القدح بسلامة كتابات هؤلاء وأساليبهم التعبيرية ، لم يخرج أحد منهم على قاعدة لغوية رسمها النحو العربي القديم ، ولم يحاول واحد منهم ان يلغي الفاعل أو المبتدأ أو ينكر الحال ، او يجر المرفوع أو يرفع مابعد حروف الجر .. الخ فإن كان هناك مايميز هذا عن ذاك ، ان ذلك يكمن في اختلاف القدرات التعبيرية ، واختلاف الثروات اللغوية التي تمكن هذا من استخدام هذه المفردات واستبعاد غيرها ، كما تكمن في قدراتهم المختلفة على التصوير والتخيل ، ورسم اشكال المعاني والأغراض ، بأساليب البلاغة كالاستعارات والتشبيهات ، وطرق المجاز المتنوعة .

لذلك كله نرى أن استعمال المنهج الوصفي لدراسة النص اللغوي العصري المتمثل في مثل هذه النماذج لن يجرنا الى نتائج بعيدة عن ماقررته الدراسة اللغوية العربية في عصور تقعيد اللغة وبرمجة قوانينها

هذا لو فرضنا ان الدراسة أقتصرت على النماذج التي انتجتها قرائح ادباء العصر ومفكريه ، فاذا انضمت اليها نصوص اللغة الأخرى فيما وصل إلينا من تراثنا العلمي والأدبي فإن ذلك حتماً سيعضد الصورة التي ترتسم في أذهاننا عن قواعد النحو والبنية العصرية.

ويبدو ان القوانين والأنظمة التي وضعها الدارسون العرب في الفونولوجيا — الدراسة الصوتية للغة — والتركيب والصرف والدلالات — من طريق وصفهم للغة ، كانت ترمي الى الثبات والبقاء دون تغيير ، وذلك من منظور المحافظة على كيان اللغة وهيكلها خلال قرون طويلة آتية ، واضعين مستقبل المجتمع العربي وتطوراته ، والتغيرات المحتملة على بنيته الأجتماعية ، والنفسية ، حتى الحضارية ، في حسبانهم ، وذلك لحماية المد الحقيقي للغة الواحدة الجامعة لشعوب العالم الأسلامي المتمثلة في القرآن والحديث وسائر نصوص الادب الاخرى كما سبقت الاشارة ، وهذا الذي أزعمه هنا ، هو محض الحقيقة التي توصلت اليها الدراسة الفرنسية (أوديت بتي) في بحثها — الفرنسية — (في

فونولوجيا اللغة العربية) ، فقد انتهت في آخر دراستها الى القول (١) . (ولنلاحظ – بشكل عابر – ان مفهوم الذكرى ، ومفهوم الهوية الفردية – كثيرا – مايترددان على السنة العرب .

ولكن لكي نعود الى الوصف الصوتي الذي حاول العلماء المسلمون في العصور الأولى أن يقدموه لنا للغتهم ، والذي حاولنا القبض عليه من خلال كتاب عبد السلام الفاسي ، فاننا نقول : ان هذا الوصف يقع بالنسبة لمنظور علماء الفونولوجيا ، على المستوى الذي يظهر فيه (المعنى المحض) : وذلك لأنه قد استخلص من حقيقة فريدة على الصعيد التأريخي ، أو على الصعيد الظرفي والأنساني باعتبارها تقوم على الوحي القرآني ، كما عبر عنه النبي محمد – ص – والذي يغدو فيه غير القابل للتوصيل ، كما هو الأمر لدى الشاعر ، حد تبادل .

يضاف الى ذلك انه ، من أجل حماية غير القابل للتوصيل هذا ، انصرف العلماء العرب الى وصف التعبير آملين من ذلك استبعاد كل تغيير محتمل ، وبهدف أن يؤمنوا انتقاله وانتشاره بشكل جيد ثم تقول : (ان الطريقة التي استخدمها العرب من خلال تعبير فريد يتم القبض عليه في كثافة حقيقية غنية بالممكنات تهدف الى ان نستخلص شبكة العلاقات التي ستوضح طبيعة المدلولات الصادرة عنها ،وفق طريقة السيوتيكا المعاصرة) ثم تختتم حديثها بقولها (ولعلنا نستطيع أخيرا ان نقول ان ارادتهم بناء نظرية للتعبير اللغوي ، اعتبارا من شهادة وحيدة على لغتهم تقوم بدور (النموذج) للجماعة الأسلامية يمكن ان تدل على انه بعد أمد وجيز من فترة الوحي – عمل العرب على ان يسجلوا العلاقات التي تمارسها اللغة العربية مع الاسلام ، المصدر الثقافي الأصولي (٢) .

وهذا الذي تراه أوديت بتي – الباحثة الفرنسية – هو الذي نقوله اليوم – ونؤكده ذلك ان العربية تحتضن نموذجها المثالي لغة القرآن ، وسائر نصوص اللغة الأخرى ، وان هذه اللغة لقيت الحماية المستمرة بوجود أصولها المرجوع اليها ، وان المعايير التي حددتها الدراسات الوصفية العربية بعد أمد وجيز من فترة الوحي كما تعبر (بتي) ، ثبتت بأصولها متساوقة مع المصدر الثقافي الأصولي : الاسلام وكتابه المجيد ، وحديث النبي – ص – وما انتجه الفكر العربي ، من أدب وفن وثقافة بالحرف العربي المبين .

---

(١) في فونولوجيا اللغة العربية . بحث لأوديت بتي – ترجمة مجلة : المعرفة : عدد ٨ – ٩ . سنة : ١٩٧٩ ص : ١٨٩ – ١٩٠ .

(٢) نفس المرجع السابق : ١٩٠ .

ويعني ذلك كله ان العربية ستبقى ثابتة الاصول بقواعدها وقوانينها ، ولن يتغير شيء فيها مهما تغيرت الظروف الاجتماعية والطبيعية للناطقين بها ، وهذا هو وحده سر خلودها حتى قيام الساعة .

٢ – نظرية تشومسكي التحويلية

كان الهدف الرئيس من النحو التوليدي التحويلي الذي اضطلع به: نوام تشومسكي في كتابه : (البنى التركيبية) هو تحليل مقدرة المتكلم عل انتاج جمل في لغته الخاصة ، لم يكن قد سمعها من قبل ، وعلى تفهمها ، فوضع لذلك قواعد اسماها في نظريته هذه بـ (قواعد اللغات) .

وقد بنى هذه القواعد في الأساس على (تركيب الكلام) أي : تكوين الجمل والعبارات معطياً الأهمية الكبرى في نظريته لهذا الجانب المتميز عن قضايا الصرف ، والأصوات والدلالات .

ومن الطبيعي أن يكون هناك الكثير من الاختلاف بين ماألفه المتكلم على وفق قواعد لغته الخاصة ، ومايرمي اليه تشومسكي في هذه النظرية القائمة على مصطلحات خاصة بها هي الفونيم – الركن – المورفيم .

وتلتقي كثير من اللغات – أو تختلف – في البنى والتراكيب ولكن النظرية التحويلية تحاول أن تجعل من الجمل الأساسية في اللغات أساساً للتوليد من عدد محدد من القواعد عدداً غير متناه من الجمل ، ويعتمد في ذلك كله على المتكلم المنتج اذ انه سينتج عدداً غير متناه من الجمل يمكن من خلالها الوصول الى انواع من القواعد، يحددها تشومسكي بأنواع ثلاثة هي :

١ – قواعد ذات حالات محدودة .
٢ – قواعد ركنية
٣ – قواعد تحويلية . وهي التي تكون قادرة على وصف اللغة ، وتفسير معطياتها (١) .

هذا بشكل عام هو فحوى النحو التوليدي التحويلي الذي اراده تشومسكي في كتابه (البنى التركيبية) الذي ظهر عام : ١٩٥٧ م . وقد أثار ضجة (٢) بين مؤيد ومخالف ، ومعرف بالكتاب ، مما تكفل بشهرته وذيوعه في أوساط الالسنيين في أوربا ، والعالم .

---

(١) الألسنية التوليدية ١٣٠ .

(٢) نفسه من ص : ١٤ – ١٦ .

ولقد حاول تشومسكي تأيد نظريته هذه ، فقام بالكثير من الأبحاث ، والمشاركات في الندوات والمؤتمرات والمناقشات ، اشار اليها الدكتور ميشال زكريا ، منها :

(البنى المنطقية في اللغة) و (اللغات المحدودة الحالات) و (بعض الخصائص الشكلية للقواعد) و (الدراسات الصوتية — الصرفية في اللغة الانكليزية) و (ملامح النظرية التركيبية) و (الالسنية الديكارتية) و (الأنماط الصوتية في اللغة الانكليزية) و (اللغة والفكر) و(دراسات الدلالة في القواعد التوليدية) .. الخ (١) تتفق جميعها — تقريباً — في الاتجاه الذي رسمه في نظريته ويتحدد — غالباً — في :

١ — ابراز الفرق بين نظريته والألسنية البنيانية البلومفيليدية .

٢ — فشل المفاهيم التي يرتكز عليها المذهب السلوكي كالحافز والأستجابة للحافز وتقويته ، وان لافائدة لها في الواقع ؛ وليس لها القدرة على تحليل طاقة الأنسان اللغويـة ..الخ

٣ — التمييز بين الأداء الكلامي والكفاية اللغوية التي تعني معرفة المتكلم الضمنية بقواعد لغته ، أما الأداء فهو تطبيق هذه المعرفة في الكـلام .

٤ — ايجاد مصطلحين في تكوين الجملة ، مصطلح البنية العميقة وهو المضمون ، والبنية السطحية — أو الخارجية أو الفوقية كما يسميها الاخرون — وهو الكـلام المنطوق .

٥ — التمييز بين اصولية الجملة ، وتفهم الجملة .

٦ — اقتراب نظريته من المناهج العقلية الفلسفية ولاسيما في مفاهيم (الكفايـة اللغوية) و (انتاج عدد غير متناه من الجمل) و (اكتساب الطفل للغـة) متفقاً مع ديكارت وهمبولـت العقلانييـن .

الا ان تشومسكي في بعض اصداراته كان يتحول — أحياناً — الى نظارات جديدة يعدل فيها ماسبق له أن طرحه في اصداراته السابقة ، ففي كتابه : «ملامح النظرية التركيبية» (٢) الذي يضع فيه حداً بين مفهومي (أصولية الجملة) و (تقبل الجملة) و (البنية العميقة) و(البنية السطحية) ويطرح فيه الكثير في مبادىء نظريته التحويلية. يحاول في كتابه (دراسات الدلالة في القواعد التوليدية) (٣) أن يبين أثر البنية العميقة في تحديد الدلالة في الجملة ، بل

---

(١) انظر في ذلك كله ، وغيرها من الكتب والأبحاث : ميشال زكريا : الألسنية التوليـديـة التحويلية : من : ص ١٦ — ٢٣ .

(٢) صدر عام ١٩٦٥ .

(٣) صدر عام ١٩٧٣ .

هي عنده المؤثر الوحيد في تحديد دلالات البنية السطحية (١). ويعني ذلك أن التمثيل الدلالي يأتي مطابقاً للبنية المعمقة بدقة متناهية، وان اي تغيير في الوجدان الداخلي للمتكلم سيفرض نفسه على الظاهر فيتخذ لذلك التمثيل الدلالي الملائم لذلك التغيير.

وهذه الصورة من التفكير الألسني عند تشومسكي تجر الى النظر في مذاهب علماء اللسان والفلاسفة في قضية الفكر واللغة. ففي الوقت الذي يذهب الكثير من الدارسين الى ان الفكر أوسع بشكل دقيق، لقصور الكلمات عن اداء المعنى، «وان في ربط المنطق واللغة برباط واحد ظلماً لهما جميعاً» (٢)، نجد من الفلاسفة من يرى أن علاقة اللغة بالفكر علاقة صميمية، وان مايستقر في الوجدان من معان تعبر عنه الكلمات تعبيراً دقيقاً جداً وفي هذا المضمار ينبغي أن نعطي موقفين مختلفين، نتبين من خلالهما صورة الخلاف في هذا الأمر.

فالمعروف أن قضية اللغة منذ أقدم عصورها تناولها الفلاسفة ورجال الدين في عهد اليونان القديم منذ أن نزع هرقليطس الى القول بتوقيفية اللغة، وديمقريطس الى القول بتواطؤية اللغة، وبتدخل البشر في صنعها وهرموجينس الى القول بتأييد ديمقريطس (٣) ثم نزع افلاطون الى مانزع اليه هرقليطس. ولكنه رأى وحده الحقيقة، وتغير صورة التعبير عنها بالكلمات التي تتغير كما يتغير الزئبق (٤).

وبقي هذا الخلاف في علاقة اللغة بالفكر، بين من يقول بتوقيفتها فيحكم بتطابق الفكر مع اللغة. أو باصطلاحيتها فيحكم بالأختلاف بينهما مروراً بالعصر الوسيط في أوربا المسيحية، والعصور الأسلامية المختلفة حتى العصور الحديثة بين (اولك) الذي يرى اللغة واسطة لا غاية فهي لا تستطيع التعبير عن حقيقة الوجدان. ودي بونالد الذي يرى اللغة غاية لاواسطة. فاللفظ يعبر عن حقيقة الوجدان تعبيراً كاملا (٥). لأن العلاقة بين الفكر واللغة علاقة صميمية. كلاهما جسم واحد. ليس هناك فكر بدون لغة ولالغة بدون فكر. وحين عبر عن الفكر بأنه لغة وراء الشفتين. أراد مايدل عليه مفهوم (البنية

---

(١) الألسنية علم اللغة الحديث: د. ميشال زكريا ج ١: ١٩٨٠: ص ٢٠٢.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان: ٥٧.

(٣) فلسفة اللغة: كمال الحاج: ١٨.

(٤) نفسه: ١٩.

(٥) نفسه: ٢٣.

المعمقة) — أو الجوانية أو الداخلية — وحين عبر عن الكلام — أو الحديث — بأنه تفكير بصوت عال (١) . فانه أراد (البنية السطحية) — أو الفوقية أو الخارجية — .

وبذلك نستطيع القول الان بعد هذا التصور الذي تقدم عن مفكري اللغة، ان تشومسكي يرى مايراه التوقيفيون في العلاقة بين الوجدان واللغة، أو بين الفكر واللغة ، أو بين ماسماه البنية العميقة والبنية السطحية، وان كان في جملة نظريته في اللغة لايرى رأي التوقيفيين في جوهر مذهبهم، لأن مفهوم (الابداع) عنده لايتساوق مع جزئيات مذهبهم في اللغة .

ومن هنا كان تشومسكي يعترف بأن نظريته التوليدية قائمة على اصلين من البحث اللغوي هما (المنهج البنيوي والنحو التقليدي) (٢) . فالمنهج البنيوي قائم على التحليل الشكلي والنظر الى ظاهر اللفظ ، والنحو التقليدي قائم على المنطق والعلة والمعلول ، وقد حاول جهده — ان يشرع لنفسه طريقاً وسطاً يصل به الى غايته ، فنقد البنيويين على اقتصارهم على ظاهر اللفظ عند تحليلهم الكلام ، فلم ينظروا الى حالات الجمل ودلالاتها اذ هي تختلف في (تراكيبها الخارجية) — أحياناً — ولكنها ذات معنى واحد . وذلك كقولنا :

محمد يقرأ في الدار — يقرأ محمد في الدار — يقرأ في الدار محمد — في الدار يقرأ محمد — في الدار محمد يقرأ — محمد في الدار يقرأ .

وقد تكون مخالفة لهذه الصورة . فقد تأتي جملة واحدة ذات تركيب خارجي واحد ومعانيها مختلفة . وذلك نحو :

قرأت في كتاب ذي أدب نافع

و (كتاب) جاءت مجرورة . و(أدب) مجرورة كذلك . والصفة (نافع) مجرورة كذلك فالتركيب الخارجي واحد . ولكن المعنى يختلف بين أن تكون (نافع) صفة للكتاب أو صفة للادب . وهذه الخاصية في العربية يندر ان تمتلكها لغة أخرى من اللغات التي تناولها البحث البنيوي أو التوليدي .

ان ماتمكن ان نلاحظه على نظرية تشومسكي التوليديةالتحويلية هي انها تجاوزت كثيرا من القيم والمعايير المميزة للغات . وحاولت أن تقف على ماعندها من المشتركات في

---

(١) نفسه : ٢٦ — ٢٧ .

(٢) مشكلة البنية : زكريا ابراهيم : ٧١ .

قوانينها، لتخرج من بين ذلك بنظرية جامعة شاملة، ذات نظرة موضوعية شمولية(١) تكون بمثابة رد فعل للمنهج القديم الذي درج عايه الدارسون .

وجعلت مادة بحثها ؛ اللغات الهندو – الأمريكية (٢) . وكان بلومفيلد الأمريكي قد سبق الى هذا المنهج ، ووضع لنفسه أصلين في البحث اللغوي هما :

- تحليل المؤلفات المباشرة
- التوزيع .

أما الدافع الى تبني هذا البحث، واتخاذ منهج معين للوصول الى (القواعد) الكلية الشمولية في نظرية تشومسكي فيرجع الى انه يرى ان بين اللغات الطبيعية قدراً مشتركاً من الأحكام، وهي نظرة عرفها النحو العربي القديم على لسان المبرد والفارابي وابن الخباز ونكتفي – هنا – بما أورده الدكتور نهاد الموسى في بحثه القيم(نظرية النحو العربي) (٣) في هذا المجال ، فيقول: «هذا المنحى ، أنشط مايكون – هذه الأيام في أمريكا الشمالية ولكن القوم – هناك – على عادتهم في الابتداء من حيث هم، أو من أقرب الأصول اليهم في التقليد الغربي، ثم العود الى تلمس الجذور والمرتكزات في التقليد للماضي البعيد يجدون لهذا الأتجاه اصولا عند ديكارت والنحويين العقلانيين، الفرنسيين من مدرسة بور رويال، وذلك أن هؤلاء ذهبوا الى ان اللغة الأنسانية تقوم على أساس من بنية فكرية عامة لدى الناس جميعاً »

ثم يقول: «والأبحاث اللغوية والفلسفية في هذا التقليد – عندهم مدينة للنحو اللاتيني المعياري ، والعقائد الرياضية لعصر التنوير، وهي – عندنا – مما هجس بشيء منه المبرد وابن الخباز . بل قرره الفارابي تقريراً صريحاً » .

والذي يذهب اليه الموسى في كلتا المقولتين أمر مقطوع به، وان الأرتكاز على الماضي في الفكر والمنهج واضح فيما يقرره شومسكي نفسه حول علاقة نظريته النحوية بالنحو التقليدي، بالنحو العربي – ولاسيما البصري – قائم على التحليل اللفظي لعناصر الجملة المؤلفة . متبيناً من خلال هذا التحليل الوظيفة التي تؤديها الكلمة داخل التركيب حسب

---

(١) نفسه : ٥٢ .

(٢) علم اللغة : د. السعران : ٣٧٧ .

(٣) نظرية النحو العربي : د. نهاد الموسى : ص ١٠ – ١١ .

الموقع، وما يصاحب ذلك من علامة ذات دلالة ثم العلاقة بين موقع اللفظة ووظيفتها التركيبية . ولئن كان النحو العربي يلتزم اظهار جانب المعنى في التركيب عند تخليله الى مؤلفاته الرئيسية ، ان التوزيعيين لا يعيرون اهتماماً لعنصر المعنى في تحليل الكلام بحجة ان المعاني تدخل ضمن دراسات علم النفس(١) .وتستخدم هذه المدرسة منهج التوزيع في تغيير مؤلفات الجملة الواحدة ذات التركيب الواحد عن طريق استبدال المفردات ببعضها في الموقع نفسه ، فالجملة :

- يهمني ان تجتهد .
- يهمني اجتهادك
- يهمني امرك .
- يهمني نجاحي .
- يهمني زيد
- يهمني هو

فالمفردات: (ان تجتهد) — وهي في العربية مصدر اسم و(اجتهادك) وهي مصدر صريح و(امرك) و(هو) و (نجاحي) .. الخ وقعت موقعاً واحداً وهي (فاعل) للفعل (يهمني) مع أنها مختلفة بين المصدرية والعلمية، والضميرية.. الا أنها جميعاً قد أدت وظيفة واحدة بحكم إشغالها الموقع نفسه.

فهذه الصور مما نراه في العربية، وما التزمته الدراسات الألسنية الحديثة، هي عناصر تقابل والتقاء بين النحو التقليدي — كما يسمونه والنحو الحديث، ومن جملة هذه الالتقاءات أيضاً — ماشار اليه الدكتور زكريا ابراهيم في كتابه (مشكلة البنية) (٢). فالمعروف ان للعلامة الاعرابية (الفتحة والضمة والكسرة) أثرا على تحديد المعنى وتمييز ابواب النحو كما ان للألف والياء والواو أثراً يضاف الى العلامات الأصول، كما يسميها النحويون العرب. فهي تميز بين الأفراد والتثنية والجمع ، والفاعل والمفعول والاسم والخبر ..الخ . يقول زكريا إبراهيم: «وهذا المبدأ هو أحد الأصول التي تنتظمها البنيوية، ذلك أنها تضم تحتها كل العلوم المهتمة بدراسة الرموز والعلاقات ،أو على الأصح، أنسقة العلامات » (٣) .

ولقد تتبع الدكتور الموسى في (نظرية النحو العربي) كثيراً من اللقاءات بين الدرس اللغوي الأوربي الحديث، والدرس اللغوي العربي مبتدئاً من تعريف الكلام، وتعريف

---

(١) نفسه : ٢٥ — ٢٦ .

(٢) مشكلة البنية : ٤٩ — ٥٠ .

(٣) مشكلة البنية : ص ٤٤ .

النحو واللغة ،والسليقة مروراً بالكثير من المصطلحات النحوية العربية، كالعلامة والخانية والموقعية، مما يدل بشكل واضح على الصلة الوثيقة بين هذه الألسنية، وما سبق إليه لغويو العربية من أحكام وقيم ومعايير .

ثم نعود مرة أخرى إلى بعض ما يمكن ملاحظته على نظرية تشومسكي التحويلية، فنرى أن البنيوية الأوربية التي إنتقدها التحويليون ، على اعتبار أنها وقفت على الوصف والتصنيف، ونسيت إبداع المنشيء للكلام، فهي تنظر إلى الصور اللفظية المختلفة داخل أية لغة، ثم تصنف هذه اللغة على أسس معينة، وتصف العلاقات بين كلماتها في الجملة وصفاً موضوعياً (١) . يرى البنيويون كذلك أن البنيوية التحويلية قد أخذت مذ (ز .هاريس) و — خاصة — «تشومسكي» : «إتجاهاً توليدياً واضحاً على صعيد بنية علم النحو ، رغم الأسباب القوية التي تربط البنيوية اللغوية بأعتبارات النظام المتزامن ويرافق هذا البحث في التوليد اللغوي —كما يجب —سعي نحو تقعيد يتناول التحويلات التي تملك فوق ذلك — ولنسجل ذلك — قدرة معيارية للفرز تستبعد بعض البينات ذات التركيب السيء، تصل البنية اللغوية من خلال منظور كهذا، إلى صف ،البنيات الاكثر عموماً، تصل إلى هذا الصف مع قوانين الجملات التي ليست قوانين وصفية ،وثابتة بل قوانين تحويلات ،مع ضبطها الذاتي العائد لميزات هذا التركيب(٢).

هكذا يرى جان بياجيه في النظرية التحويلية إنه يرى أنها لم تضع في إعتبارها النظام المتزامن الذي جعلته البنيوية الأوربية أساساً لمنهجها ،لانها تصف ماهو موجود أمامها من النماذج اللغوية. ثم إن التوليدية قد تحولت إلى «قوانين الجملات التي ليست قوانين وصفية ». ويعني ذلك أنها أصبحت (معيارية) :لأنها تضع قوانين وقواعد يحتكم إليها في التوليد والتحويل ،وهذا هو الذي نميز به النحو العربي من معايير وقواعد تؤخذ بعين الأعتبار عند تأليف الكلام ،وتوكيد جمل وتراكيب منه، لأن القاعدة النحوية العربية قانون يرجع إليه عند تكوين الجمل ،وعند محاولة المتكلم صياغة كلامه على الأسس الثابتة من ذلك القانون .وفي هذا كله مايدل على أن النحو التوليدي قد رجع إلى معيارية النحو التقليدي.. ولكن لاعلى أساس لغة واحدة ،وإنما على أساس عمومية هذه القواعد وشموليتها لكل اللغات الطبيعية. هذا على الرغم من أن (تشومسكي

---

(١) علم اللغة : السعران : ٢٢٥ .

(٢) البنيوية : جان بياجيه : ٦٧ .

(لم يقم دراسته إلا على نماذج من اللغة الأنجليزية لغته الخاصة.(١) وكانت أول إنتاجاته في هذا المضمار دراسته التي نشرها عام: ١٩٥٥م ثم كتابه: (البنى التركيبية) :١٩٥٧م. وإتضحت عنايته بلغته الأنجليزية في بحثه الذي قدمه سنة: ١٩٥٩ في مؤتمر تكساس في (فونولوجيا اللغة الأنجليزية التوليدية) وناقش ونشر كثيراً من الأبحاث والكتب في مجلات أمريكية: كالمجلة العالمية للألسنية الأمريكية ومجلة: (اللغة)، بالأنجليزية ومجلة: (الكلمة) ومجلة: (التوثيق الأمريكي) ومجلة (الأعلام والمراقبة).. وكلها مجلات أمريكية باللغة الأنجليزية، ونشر بالأشتراك مع (موريس هال) بحثاً عنوانه: (الدراسات الصوتية والصرفية في اللغة الأنجليزية). ويبدو من هذا البحث الأخير أنه يقوم بالبحث الذي يحتاج إلى مقارنات لغوية بعد الأشتراك مع غيره من الباحثين. ويؤيد هذه النظرة بحثه الذي نشره في مجلة: (الأعلام والمراقبة) بعنوان: (اللغات المحدودة الحالات). فقد شاركه في إعداد هذا البحث (جورج ميار).(٢) وهذا كله يعطينا صورة واضحة عن أن الميدان اللغوي الذي خاضه تشومسكي لم يتعد اللغة الأنجليزية فان تعداها إلى غيرها. فقد كان من طريق الأشتراك. ويستوقفنا أمر آخر يمكن أن نلاحظه على منهج النظرية (التوليدية). ذلك أنها حين أرادت وضع (قواعد اللغات (إفترضت أن تكون بين اللغات سمات مشتركة هي كليات عامة، وقوانين تخضع لها اللغات جميعاً من حيث القواعد والدلالات، والفونوجيا. وقد حدّدها، تشومسكي بـ(الفونوتيكا الكلية) و(علم الدلالات الكلية) و (التنظيم الأساس للقواعد الكلية — علم التركيب) (٣).

وينبغي في إطار هذا المفهوم أن تكون المسائل الكلية العامة بين اللغات .

١ — متفقة تمام الأتفاق. بحيث لا ينبرّ شيء منها في لغة عن لغة ثانية أو عن سائر اللغات. فاذا حصل شيء من الأختلال في المبادىء العامة، وجب نفي صفة إنتساب اللغة للكليات اللغوية العامة .

٢ — يجب أن تكون المبادىء الكلية العامة في اللغة واضحة تمام الوضوح لتتناسب مع سرعة عملية إكتساب اللغة وإنتظامها بصورة متسقة، ومتساوية .

---

(١) تحليل لكتاب (البنى التركيبية) في ملحق جريدة العلم المغربية ..

(٢) الألسنية التوليدية التحويلية : د. ميشال زكريا : ١٦ .

(٣) محاضرة ألقاها في جامعة (بركلي) سنة : ١٩٦٧ .

وهذه مسألة تكاد تكون عائقاً في طريق نجاح النظرية وسيرورتها . يقول ميشال زكريا: لابجانب الصواب اذا قلنا أن تحديد الكليات اللغوية العامة بصورة نهائية مسألة لم تصل بعد الى غايتها المنشودة ، الا ان حدود الكليات اللغوية يمكن رسمها منذ الان وقبل ان يتم بصورة اساسية لحظ هذه الكليات (١) .

ولئن كان تشومسكي قد توصل الى وضع مبادىء كلية للنظرية الصوتية الكلية تقوم على ايجاد قوانين لأبجدية صوتية ، وتحدد مجموعة من الاشارات المحتملة التي تستعار منها الاشارات الصوتية العائدة للغة الخاصة ، وتقدم وسيلة كتابة الكلام كتابة فونيتيكية(٢). ان المشكل الذي يواجه النظرية هو (علم الدلالة) الذي يمثل عقبة كبيرة في سبيل الخروج بقوانين كلية توضح القوانين الدلالية المشتركة في مختلف اللغات. فتشومسكي نفسه يقول: ان المسائل التي يطرحها علم الدلالة الكلي تبقى محجوبة في غموضها التقليدي» (٣). والدارسون يعرفون جيداً ان الدراسات التي اجريت في علم الدلالة ، ماتزال قاصرة عن ان تعطي كليات عامة تشترك فيها اللغات الطبيعية ، واكثر اللقاءات التي حققتها الدراسات الدلالية لم تتعد موضوعات الألوان وعلاقات القربى ، والعالل والامراض وانها «أظهرت صعوبة في التوصل الى الكليات الدلالية ، وترتد هذه الصعوبة الى اختلاف الحضارات التي تعكسها اللغات وتعبر عنها الكلمات (٤).

وعلم الدلالة التقليدي هو الاخر قد وجهت اليه انتقادات متعددة من الدارسين والفلاسفة اللغويين ، من ذلك الاختلاف بين (المفهومية) و(العقلانية) و(التعريف الاشاري) و(النص) (المعنى والاستعمال) و(تأرجح المعنى) و(احتوائه) .. الخ (٥).

فعلم الدلالة لاتزال مشكلاته قائمة ، ولا يزال اللغويون والدارسون مختلفين في مبادئه كما هم مختلفون في مصطلحاته وفروعه.

ونظرة في قضية تطابق البنى الداخلية على البنى الخارجية يتبين لنا ان هناك خلافاً بين اللغويين في قضية التقديم والتأخير وملاءمة ذلك للمطابقة بين البنيةالداخلية للجملة وبنيتها الخارجية.

---

(١) الألسنية التوليدية ٨٢ .

(٢) نفسه : ٨٤ .

(٣) نفسه : ٨٦ .

(٤) نفسه : ٨٦ .

(٥) علم الدلالة : لاينز : ١٩ — ٢٦ .

وهذه القضية تتضح حلولها بصورة جلية في العربية ، عندما تتسامح معايير العربية و أقيستها بحسب السياق، والحال انطلاقاً من مايعرف عند اللغويين بمناسبة المقام للمقام او قولهم: «لكل مقام مقال»، وبما يعرف في باب البلاغة العربية بمفهوم الاهتمام بالمتقدم او الاختصاص ، لاعتبارات بيانية ورمزية يألفها الفكر اللغوي العربي، وتحتضنها مفاهيم البلاغة العربية، وقواعد اللغة.

ان هذه الملاحظات وغيرها مما يدور حول النحو التوليدي التحويلي تعطي تصوراً عن صعوبة سيرورة نظرية النحو العام التي يسعى اليها نوام (١) تشومسكي وتطبيقها على سائر اللغات الطبيعية لما يواجهها من مشكلات في الدلالة والأصوات، والتراكيب والمفردات وهي مشكلات اساسها ان لكل لغة في العالم خصوصيات تميزها عن اللغات الأخرى . فلا تلتقي معها الا في حدود ضيقة من المسائل التي تدخل ضمن مواصفاتها، وهذه الحدود الضيقة لايمكن ان ينطلق منها لوضع قوانين عامة شاملة تنضوي تحت أحكامها اللغات، وتبقى القضية ان لكل لغة نحوها وقواعدها ومنطقها الخاص بها.

---

(١) يترجم اسمه كذلك إلى (نعوم) .

– أهم مصادر البحث والمراجعة

- الالسنية التوليدية د. ميشال زكريا – بيروت : ١٩٨٠
- البنيوية – جان بياجييه – بيروت
- البنيوية في اللسانيات – د. محمد الحناش – ط : الدار البيضاء
- تهذيب اللغة : للازهري (٣٧٠هـ) ط – مصر ١٩٦٤ .
- علم الدلالة – جون لاينز – ترجمة الماشطة وجماعته – بغداد
- علم اللغة – د. محمود السعران – مصر
- علم اللغة العربية – د. محمود فهمي حجازي – مصر
- في فونولوجيااللغة العربية – بحث لاوديث بتي : ص١٨٩ من مجلته المعروفة : عدد : ٨
- فلسفة اللغة : كمال يوسف الحاج – بيروت
- اللغة العربية – معناها ومبناها – ط : الدار البيضاء د. تمام حسان
- اللغة بين الوصفية والمعيارية – ط : الدار البيضاء د. تمام حسان
- مجلة المعرفة – عدد : ٨ – ٩ سنة ١٩٧٩
- مجلة الثقافة العراقية – ط : وزارة الاعلام – بغداد
- مشكلة البنية – د. زكريا ابراهيم – مصر
- مناهج البحث في اللغة – د. تمام حسان – ط . الدار البيضاء
- النحو التوليدي التحويلي – عادل فاخوري – مصورة كلية الآداب . مراكش .
- نظرية النحو العربي – د. نهاد الموسى – بيروت وغيرهما مما ذكر في حواشي البحث .